A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/47/435
11 September 1992
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

UN LIBRARY
SEP 1 5 1992
UN/SA COLLECTION

الجمعية العامة

الدورة السابعة والأربعون
البند ١٠٣ من جدول الأعمال المؤقت*

مسألة تيمور الشرقية

تقرير مرحلي من الأمين العام

١ - في التقرير المرحلي الأخير للأمين العام (A/46/456) المؤرخ في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، أفاد سلفي باستمرار المحادثات الموضوعية بين اندونيسيا والبرتغال تحت إشرافه، كما أفاد بتوصل الحكومتين في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩١، الى اتفاق بشرط الاستشارة بشأن عدد من القضايا المعلقة ذات الصلة بالصلاحيات فيما يتعلق بزيارة وفد من البرلمان البرتغالي لتيمور الشرقية، وأفاد بأن سلطات الطرفين المختصة أقرت فيما بعد ذلك الاتفاق. وأرفقت بذلك التقرير نسخة من الاتفاق المذكور. وأفاد سلفي فضلا عن ذلك عن الجهود المبذولة آنذاك لإعداد الترتيبات العملية اللازمة لتلك الزيارة. وأعرب عن أمله في أن تسهم الزيارة المقترحة في تهيئة جو يساعد على إيجاد حل شامل ومقبول دوليا لمسألة تيمور الشرقية.

٢ - بيد أن الزيارة لم تجر كما كان مقررا للأسف، بعد أن كان قد اتخذ الكثير من ترتيباتها الأساسية. وعزى الغاؤها الى اختلاف الطرفين على صحفي معين سمته البرتغال لمرافقة الوفد البرلماني. ومنذ ذلك الحين توقف الحوار الذي كان جاريا منذ عام ١٩٨٣ من خلال المساعي الحميدة للأمين العام.

٣ - وإثر إلغاء تلك الزيارة في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، أطلقت القوات الاندونيسية في ديلي، عاصمة تيمور الشرقية، النار على حشد من الناس كان قد ذهب الى مقبرة سانتا كروز لوضع زهور على قبر طالب يدعى أن اندونيسيين كانوا قد قتلوه. ويقال إن الحشد كان يردد شعارات معادية لاندونيسيا ومؤيدة للجبهة الثورية لتحرير تيمور. ويفيد تقرير مؤرخ في ١٣ نيسان/ابريل ١٩٩٢ للجنة تحقيق وطنية أنشأتها حكومة اندونيسيا بأن اللجنة قد خلصت الى أن نحو ٥٠ شخصا قد قتلوا وأصيب أكثر من ٩١ شخصا بجراح. وأوردت تقارير أخرى أعدادا أكبر بكثير للقتلى والمصابين. وندد بهذا الحادث على نطاق دولي واسع.

---

* A/47/150.

140992 140992 92-43706

٤ - وفي ٣ شباط/فبراير ١٩٩٢ أعلنت قراري بإرسال السيد آموس واكو ، النائب العام لكينيا وهو خبير دولي في حقوق الإنسان ، الى اندونيسيا وتيمور الشرقية ، بوصفه مبعوثي الشخصي للتشاور مع حكومة اندونيسيا والحصول منها على ايضاحات بشأن حادث سانتا كروز المأساوي . وزار السيد واكو اندونيسيا وتيمور الشرقية من ٩ الى ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٢ وقدم اليّ تقريره في ١٩ شباط/فبراير . وفي ٢٤ آذار/مارس أحلت الى السيد علي الأتاسي ، وزير خارجية اندونيسيا ، الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير السيد واكو . ووافاني السيد الأتاسي في ٣٠ آيار/مايو ، برده الذي تضمن ، ضمن أمور أخرى ، رد فعل حكومته إزاء استنتاجات السيد واكو وتوصياته ، والتقرير الكامل للجنة التحقيق الوطنية التي أنشأتها الحكومة ، ونسخة من بيان صادر عن رئيس أركان حرب الجيش بشأن النتائج التي توصل اليها مجلس فخري عسكري أنشئ بناء على تعليمات رئيس الجمهورية للنظر في الحادث الذي وقع في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر وبشأن الاجراءات المتخذة في حق بعض أفراد القوات المسلحة بصدد ذلك الحادث .

٥ - وفي ٤ آذار/مارس ١٩٩٢ أدلى رئيس لجنة حقوق الإنسان ببيان أعلن فيه ما وافقت عليه اللجنة ، بتوافق الآراء ، بشأن حالة حقوق الإنسان في تيمور الشرقية ، وقد أعربت اللجنة ، في جملة أمور ، عن استيائها لحادث العنف الذي وقع في ديلي في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ، وترحيبها بمبادرة الحكومة الاندونيسية الى إنشاء لجنة تحقيق وطنية ، وتشجعها لإعلان الحكومة الاندونيسية اتخاذ تدابير تأديبية واجراءات قضائية عسكرية في حق بعض أفراد القوات المسلحة . ودعت الى معاملة الذين اعتقلوا من المدنيين معاملة إنسانية ، والى ضمان التمثيل القانوني الصحيح والمحاكمة العادلة للذين سيحاكمون ، والإفراج دون إبطاء عن الذين لم يشتركوا في أعمال العنف . كما رحبت اللجنة بتعيين السيد داكو مبعوثا شخصيا للأمين العام ؛ وشجعت الأمين العام على مواصلة مساعيه الحميدة للتوصل الى تسوية عادلة وشاملة ومقبولة دوليا لمسألة تيمور الشرقية ؛ ودعت الحكومة الاندونيسية الى تيسير الوصول الى تيمور الشرقية لعدد إضافي من المنظمات الإنسانية والمنظمات المعنية بحقوق الإنسان ، وطلبت من الأمين اللعام أن يواصل متابعة حالة حقوق الإنسان في تيمور الشرقية عن كثب ، وأن يبقي لجنة حقوق الإنسان على علم بهذا الشأن في دورتها التاسعة والأربعين . وفي هذا الصدد أرى أنه من المهم أن حكومة اندونيسيا قد وافقت مبدئيا على اقتراحي بأن يقوم مبعوثي الشخصي بزيارة المنطقة مرة اخرى في وقت مناسب .

٦ - وفيما يتعلق بالبحث عن حل شامل ومقبول دوليا لمسألة تيمور الشرقية ، اشتركت وزملائي الأقدم منذ أن توليت مهام منصبي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ وحتى الآن ، في مشاورات مع الأطراف المعنية في مسعى لايجاد شكل مقبول وطرائق لإعادة عقد المحادثات الموضوعية التي كانت جارية منذ عام ١٩٨٣ تحت إشراف سلفي حتى توقفها في الخريف الماضي . والرأي الذي توصلت اليه بعد دراسة هو ان تجديد هذه المحادثات يمكن أن يؤدي الى إحراز تقدم جوهري نحو إيجاد حل شامل ومقبول دوليا .

٧ - وفي هذا الصدد كتب اليّ السيد خوان دي ديوس بنهيرو ، وزير خارجية البرتغال ، في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ، معربا عن استعداد البرتغال للتعاون معي على الوفاء بولايتي بموجب قرار الجمعية العامة ٣٧/٣٠ المؤرخ في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ الذي طلب الى الأمين العام أن يبدأ مشاورات مع جميع الأطراف المعنية مباشرة ، كما اقترح وزير الخارجية شكلا وطرائق لإجراء الحوار .

٨ - وأحيلت أفكار وزير خارجية البرتغال الى الحكومة الاندونيسية ، وبحثت باستفاضة في لقاءاتي مع وزير خارجية اندونيسيا في نيويورك في ٢١ شباط/فبراير ، وفي بكين في ١٥ نيسان/ابريل ، وفي جاكارتا في ٢ أيلول/سبتمبر ، كما بحثت في أثناء اجتماعي بالسيد دي ديوس بنهيرو وزير خارجية البرتغال في نيويورك في ٢٤ كانون الثاني/يناير وفي مؤتمر لندن المعني بيوغوسلافيا في ٢٦ آب/اغسطس . وعقد مسؤولون آخرون في الأمم المتحدة مباحثات في نيويورك بهذا الشأن في عدة مناسبات ، مع سفيري البلدين المعنيين وغيرهما من المسؤولين في هذين البلدين . وقام السيد الأتاسي وزير خارجية اندونيسيا ، فضلا عن ذلك بإبلاغي رسميا في ٣٠ آيار/مايو ومرة اخرى في ٢ أيلول/سبتمبر ، بموقف حكومته بصدد أساس المحادثات المقترحة وطرائقها ، كما تبادلت الآراء مع أطراف أخرى معنية . وأخيرا سنحت لي فرصة بحث هذا الأمر مع السيد سوهارتو في جاكارتا ، رئيس جمهورية اندونيسيا ، في ٢ أيلول/سبتمبر .

٩ - ونتيجة لهذه الاتصالات ، دعوت وزيري خارجية اندونيسيا والبرتغال الى عقد مشاورات غير رسمية في نيويورك تحت رعايتي ودون شروط مسبقة ، تبدأ في مناسبة وجودهما في مقر الأمم المتحدة لحضور الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة . وإنني على ثقة من أن هذه المشاورات يمكن أن تسفر عن شكل للمحادثات الموضوعية يستسيغه الطرفان وتجعلها تسير على أساس سليم وفي طريق مجد . وأود انتهاز هذه الفرصة لتأكيد التزامي الشخصي ببذل كل ما في وسعي للبحث عن حل شامل ومقبول دوليا لهذه المشكلة المدرجة على جدول الأعمال الدولي منذ زمن طويل .

- - - - -